ما مضى فان صاد فلا شئ عليه وان كان كفارة عامدا فعليه جزاء المصيد ولا اثم عليه والله اعلم
وان كان لم يقصد واما حلف على طعام اكله فاكل ناسيا لم يفعل محلوفا عليه وكان قد سمى الله تعالى واذا حلف على فعل كذا متعمدا الله فعله ثم ذكر انه لم يفعله فعليه كفارة اليمين قوله

باب الكفارة قبل الحنث

مسئلة قال رحمه الله تعالى واذا كان عزم واراد ان يحنث فاحب الى لو لم يكفر حتى يحنث وجملته انه اذا حلف على مستقبل وهو ان يحنث فالمستحب ان يؤخر الكفارة حتى يحنث واما استحب ذلك للخروج من الخلاف وكما استحب الى القادر القيام وان لا يقصر في الفرائض واقام بالله مراحل فان قدم الكفارة بالمال على الحنث جاز وكذلك تقدم الصوم لانه من عبادات البدن وعبادات البدن لا تتقدم على وجوبها لعذر مشقة الا ان تقدم الصلوة والصوم لا تجوز على وقتها وتجوز تقدم الزكوة وروي جواز تقديم الكفارة عن عمر وابن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وبه قال الحسن البصري وابن سيرين وسعيد وما والاوزاعي والليث والثوري واحمد واسحاق الا ان مالكا واحمد يجوزان تقديم الكفارة بالصيام انفاقا وقال ابو حنيفة لا تجوز تقديم الكفارة على الحنث لما روى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه وروى ابو داود باسناده عن سعد عن قتادة عن الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله عليه قال له يا عبد الرحمن اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها وانه حديث يتعلق بسببه بخصائه فما بعد ابو داود ولا [illegible] الحديث [illegible] محمول على الا [illegible] بين الصو [illegible] عليه الس [illegible] لا تسرع حين [illegible] بسبب المعصية [illegible] عليه في ماله م [illegible]

القصر واما تقديم كفارة الظهار على العود فتصور ذلك واصحابنا في المظاهر هل الرجعة لانه لا يكون عائدا اذا عقب الظهار فاذا قدم الكفارة عقيب الظهار وفي حال الامساك يجوز لانه وجد احد سببي الكفارة والذي لا يجوز لانه استباحة محظور وهذا الصائم لم يوجد لان الخطر لاجل الكفارة لا بسبب آخر وليفارق سبب المعصية لان الخطر لاجل المعصية لا لاجل القصر واما اذا خرج رجلا مع قوم فاذا خرج صلوا وهو محرم وقصروا فهم فاذا الصيد فقتله وجهان احدهما لا يجوز لانه سببه فعله عند له فعله وفعله محظور فلم يجز تقديم الكفارة عليه ولان الكفارة تجب عليه بالموت لا بالجرح وقد قتلها على بسببها والذي يجوز وبه قال ابو حنيفة ومحمد ان الجرح سبب وجوبها لانه فعله والموت بالسراية ليس من فعله وانما هو سبب طاري وجوبها فاذا جرح الكفارة بعد سببها ولا يجوز اخراج كفارة قتل الصيد والطيب واللباس قبل جرح الصيد قال اصطاد الا كل فاذا اخرج الى المسكين على الجراد المنتشر واخراج الى الطيب فهل يجوز اخراج الكفارة وجهان احدهما لا يجوز لانه لم يوجد سبب الكفارة والذي يجوز لانه لسبب اباحة محظور وقد تقدم سبب وجوب الاحرام قال اصحابنا الحامل والمرضع اذا خافتا على ولديهما فاذا افطرتا جاز اخراج الفدية في اليوم الذي يريدان الفطر فهو على هذا يجوز اخراج الكفارة لليوم لعذره فقد وجهان كما قلنا في تقديم الزكوة لعامين

[illegible] بطلاق امرأته ان لا تخرج عليها

[illegible] عنه [illegible] وطلاقها واحلف على ان لا ترجعه ثم يروح عليها في العدة طلقت [illegible] حلف بطلاق [illegible] لا تخرج عليها فان يروح [illegible] ولم يروح عليها لا تطلق

[illegible] والكلام مسئلة قال